T A H E R M A S R I

الحقيقة بيضاء

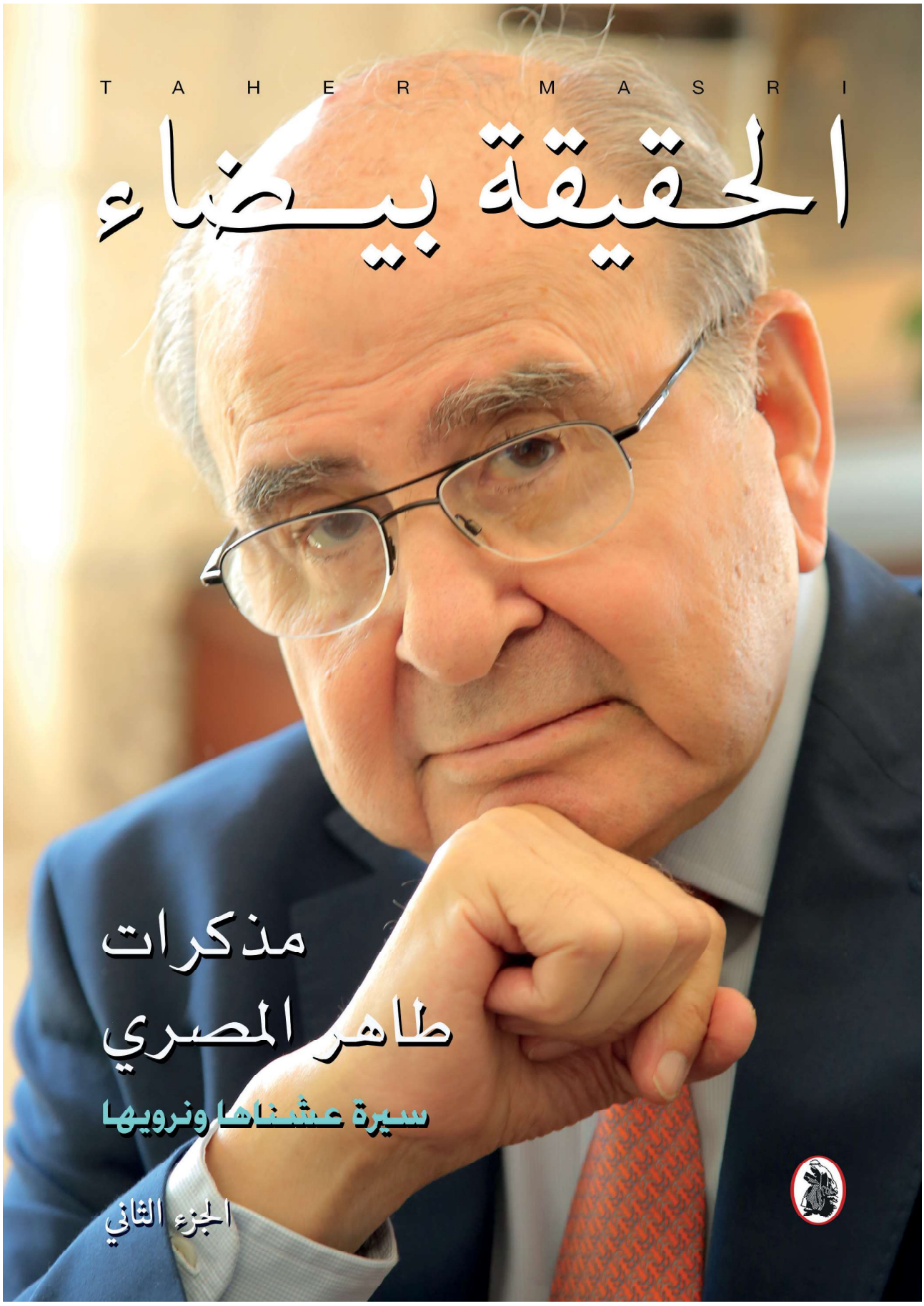

مذكرات
طاهر المصري

سيرة عشناها ونرويها

الجزء الثاني

الفصلُ التّاسعُ

اِختراقُ الجدرانِ السّميكةِ

كانتِ الأجواءُ السّياسيّةُ في المنطقةِ حاضرةً أمامي وفي ذهني، وكانت سماءُ الأردنّ تحديدًا ملبّدةً بغيومِ الرّبيعِ العربيِّ وأحداثِهِ وتداعياتِهِ، وقد بدأتْ هذه الأحداثُ والتّداعياتُ تتبلورُ أمامَنا بصفتها حقائقَ واقعةً وضاغطةً على الأرضِ.

وظنّ الجميعِ أنّ الأردنّ صارَ عرضةً لمثلِ هذه التّجاذباتِ الموجودةِ في الإقليمِ، وإنّ تفاديها يحتاجُ إلى جهدٍ خاصٍّ ومختلفٍ، وبما أنّ الوقايةَ خيرٌ من قنطارِ علاجٍ، نظرَ رجالٌ مجرَّبون إلى هذه الأحداثِ بعينِ الخبيرِ، وقدّروا مخاطرَها، واتّفقوا على أن يقومَ الملكُ بإجراءٍ اَحترازيٍّ وسريعٍ لمواجهتِها، وقطعِ الطّريقِ على تطوّراتٍ دراميّةٍ قد نصلُ إليها. وكان التّوجّهُ يقضي بتشكيلِ لجنةِ الحوارِ الوطنيِّ.

وأبديتُ رأيي أمام الملكِ بأهمّيّةِ جمعِ كاملِ الأطيافِ السّياسيّةِ والاجتماعيّةِ الأردنيّةِ في لجنةٍ تكون رأسَ حربةٍ في اَختراقِ الجدرانِ السّميكةِ الّتي كانت تحيطُ بالوضعِ القائمِ في الإدارةِ السّياسيّةِ الأردنيّةِ.

تمَّ اَختياري رئيسًا لهذه اللّجنةِ قبل أن يتمَّ اَختيارُ أعضائِها، وكان رئيسُ الوزراءِ د. معروف البخيت قد بدأَ تحرّكاتِهِ ولقاءاتِهِ، قبل فترةٍ وجيزةٍ من الإعلانِ عن تشكيلِها، لتبصرَ النّورَ بمبادرةٍ حكوميّةٍ بحتةٍ، ووجّهَ البخيت الدّعوةَ إلى جميعِ الأحزابِ طالبًا منها المشاركةَ في لجنةِ الحوارِ، إلى جانبِ دعوةِ العديدِ من مؤسّساتِ المجتمعِ المدنيِّ.

ويبدو أنّ الوزيرَ مازن السّاكت، الّذي أُوكِلَتْ إليه هذه المهمّة، كان وراءَ توجيهِ تلك الدّعواتِ وتوسيعِ قاعدةِ اللّجنةِ.

لم أتّفقْ مع هذا التّرتيبِ، وبعد أن أصبحتُ رئيسًا للجنةٍ لا أعضاءَ فيها، مارسْتُ صلاحيّاتي مع الحكومةِ بأجهزتِها، واتّفقْنا على أن يتمَّ اَختيارُ الأشخاصِ الممثّلين حقيقةً لمواطنيهم أو مؤسّساتِهم، وأن تكون لديهم الرّؤيةُ الواضحةُ عمّا نريدُ وما يمكننا إنجازهُ.

ولم نُشْرِكْ أيًّا من المسؤولين في عضويّةِ اللّجنةِ، واَقتصرَ الحضورُ الرّسميُّ فيها على رئيسَي اللّجنةِ القانونيّةِ في مجلسَي النّوّابِ والأعيانِ، وهما النّائب عبد الكريم الدّغمي، والعيِّن كمال ناصر، ومازن السّاكت وزير الدّولةِ للتّنميةِ السّياسيّةِ، لتشكّلَ هذه المشاركةُ تمثيلًا رمزيًّا للحكومةِ ولمجلِسَي النّوّابِ والأعيانِ.

بدايةً، حرصْنا، أنا ومعروف البخيت، على اَختيارِ الأعضاءِ بالاعتمادِ على مبدأِ التّوازنِ في الآراءِ والمواقفِ السّياسيّةِ، ووضعْنا قائمةً بكلِّ النّقاباتِ ومؤسّساتِ المجتمعِ المدنيِّ وبعضِ المستقلّين، الّذين نريدُهم في اللّجنةِ، وألغيْتُ فكرةَ حضورِ الأحزابِ في المرحلةِ الحاليّةِ، لأنَّ مشاركَتَها لن تكون عمليّةً، ولا يمكن لها أن تتوافقَ على فكرةٍ موحّدةٍ، بالتّالي، سيشكّلُ وجودُها مجتمعةً عنصرَ تفجيرٍ لفكرةِ اللّجنةِ وعملِها، وعرضتُ موقفي على البخيت فوافَقَني، ولم تُلْغَ الدّعوات، لكنّنا تجاهَلْناها.

واَخترْنا ثلاثةَ أو أربعةَ توجّهاتٍ، تمثّلُ اليمينَ واليسارَ والوسطَ والإخوان المسلمين، بالإضافةِ إلى ممثّلين عن اتّحاداتِ الطّلّابِ والنّقاباتِ المهنيّةِ والمرأةِ والقطاعِ المصرفيِّ وإعلاميّين ومستقلّين.

وسعيْتُ إلى إدخالِ عناصرَ جديدةٍ إلى اللّجنةِ، كنت قد تعرفّتُ على أفكارِها وعلى مسلكِها العامِّ، وتمكّنْتُ من وضعِها على القائمةِ.

وأشيرُ هنا وبالتّحديدِ إلى السّيّدةِ فاطمة أبو عبطة، الّتي خاضتِ الانتخاباتِ النّيابيّةَ عام ٢٠٠٧ وحصلَتْ على أكثرَ من خمسةِ آلاف صوتٍ، ولم يحالِفْها

الحظُّ بسببِ نظامِ الكوتا في قانونِ الانتخابِ، لتنجحَ منافستُها ناريمان الرّوسان الّتي حصلتْ على أصواتٍ أقلّ. لذا، تعاطفتُ مع شجاعتِها لخوضِها الانتخاباتِ في منطقةٍ شعبيّةٍ تحكمُها التّقاليدُ، ولا تساعدُ المرأةَ كثيرًا للدّخولِ في معتركِ العملِ العامِّ، ورأيْنا ضرورةَ إبرازِ هذه المرأةِ في موقعٍ آخر، لتثبتَ جورَ قانونِ الانتخابِ وعدمَ ملاءمَتِهِ، وكانت أبو عبطه تأتي بالباص من قريتِها في الغورِ الشّماليِّ لحضورِ اَجتماعاتِ اللّجنةِ؛ فهي لا تملكُ سيّارةً ولا تستطيعُ دفعَ تكاليفِ اَستئجارِ سيّارةٍ، لذا، أمَّنْتُ لها سيّارةً خاصّةً، حتّى تتمكّنَ من الحضورِ والمشاركةِ.

وكان اَختياري لأعضاءِ اللّجنةِ موفّقًا، والحمدُ لله، وقد أظهروا أثناءَ عملِهم في اللّجنةِ الكثيرَ من المواقفِ الّتي يفتخرُ الإنسانُ بها، وأعتزُّ باَختياري لهم وبصداقتِهم وبمعرفتِهم.

حرصْتُ على أن تشملَ عضويّةُ اللّجنةِ كلَّ الأطيافِ السّياسيّةِ والاجتماعيّةِ، ولم أكن لأرضى بغيرِ ذلك، وتأتي في هذا السّياقِ دعوتي «الإخوان المسلمين» للمشاركةِ في اللّجنةِ. وفي لقائِنا الأوّلِ، شاركَ مفاوضون يتفاوتون في الحضورِ والتّأثيرِ. وكان منهم عبد اللّطيف عَرَبيّات، وحمزة منصور، وجميل أبو بكر النّاطقُ الإعلاميُّ باَسمِ الإخوان، وتحالفَ د. أحمد الشّنّاق، الأمينُ العامُّ للحزبِ الوطنيِّ الدّستوريِّ، وكان قد وقّعَ اَلتزامًا بالسّيرِ معهم في مسارٍ واحدٍ.

وطالَبَني الإسلاميّون بالاطّلاعِ على الخطّةِ العامّةِ لعملِ اللّجنةِ، ولم أكن قد وضعتُها بعدُ، فسارعتُ إلى الاستعانةِ بعضوِ اللّجنةِ د. موسى بريزات لوضعِ عناوينَ عريضةٍ تتضمّنُ النّقاطَ المبدئيّةَ، قدّمْناها للإخوان.

بعد نقاشٍ اَستمرَّ عدّةَ جلساتٍ، طلبَ الإسلاميّون بشكلٍ واضحٍ أن تتضمّن الأهدافُ إجراءَ إصلاحٍ سياسيٍّ دستوريٍّ برلمانيٍّ، وتبنّي قانون اَنتخابٍ جديدٍ.

التقيْتُ جلالةَ الملكِ أكثرَ من مرّةٍ للتّشاورِ معه في الأسماءِ والخطوطِ العريضةِ لأهدافِ اللّجنةِ، ولم يُظْهِرْ أيَّ ممانعةٍ لِما نقومُ به، إلّا أنّه طلبَ منّي عدمَ المساسِ بالدّستورِ أو الاقترابَ منه، وكان جوابي أنّ الحاجةَ والمطالبَ الشّعبيّةَ تفرضُ علينا قبولَ فكرةِ تعديلِ الدّستورِ، كما إنّنا نستطيعُ تعديلَ أمورٍ إجرائيّةٍ من دون أيِّ خطرٍ، كتمديدِ مدّةِ رئاسةِ المجلسِ لتصبحَ سنتَين بدلًا من سنةٍ واحدةٍ، ومدّةَ الدّورةِ العاديّةِ لتصبحَ ستّةَ أشهرٍ بدلًا من أربعةِ أشهرٍ... إلخ.

كانت هناك حاجةٌ حقيقيّةٌ لتعديلِ بعضِ موادِّ الدّستورِ، أهمّها ما يتعلّقُ بإجراءِ الانتخاباتِ النّيابيّةِ في الضّفّةِ الغربيّةِ المحتلّةِ منذ العام ١٩٦٧، ومع قرارِ فكِّ الارتباطِ مع الضّفّةِ الغربيّةِ عام ١٩٨٨ أصبح من الضّروريِّ التّعاملُ مع الموادِّ الدّستوريّةِ المتعلّقةِ بهذا الوضعِ بحيث يصبح البرلمانُ الأردنيُّ ممثِّلًا للسّكّانِ في الضّفّةِ الشّرقيّةِ ويتركُ أمرَ سكّان الضّفّةِ الغربيّةِ إلى الممثّلِ الشّرعيِّ والوحيدِ للشّعبِ الفلسطينيِّ ومنظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ، وقد سِرْتُ في عملِ اللّجنةِ على هذا الأساسِ. وأوصَتِ اللّجنةُ في تقريرِها بذلك، وتمَّ تنفيذُ هذه التّوصياتِ في وقتٍ لاحقٍ.

ومع ذلك، كرّرَ الملكُ مرّةً ثانيةً قولَهُ: «لا تقتربْ من الدّستورِ»، وأضافَ جملةً جديدةً: «سوف أؤلّفُ قريبًا لجنةً مختصّةً لتعديلٍ شاملٍ للدّستورِ».

ونتيجةً لذلك، عقدْتُ لقاءً في منزلي لمحاورةِ الإسلاميّين بشأنِ مشاركتِهم في اللّجنةِ، حضرَهُ حمزة منصور، وجميل أبو بكر، ود. أحمد الشّنّاق، وطلبتُ من منصور أن يكتبَ لي بخطِّ يدهِ الشّروطَ الّتي يجبُ توافرُها في اللّجنةِ حتّى يشاركوا فيها، وكتبَ منصور بخطِّ يدهِ طلبَ الإخوان إجراءَ تعديلَين لإصلاحِ الحياةِ البرلمانيّةِ والسّياسيّةِ وتعديلِ الدّستورِ، ووافقَ الشّنّاق على التّعديلَين، وحسبْتُ أنّه حسمَ قرارَهُ للمشاركةِ في اللّجنةِ ومن دون أيِّ مشكلةٍ.

قدّمْتُ المذكّرةَ والأهدافَ، بما فيها طلب الإخوان المسلمين، لكنَّ حمزة منصور أبلَغَني لاحقًا أنّهم غيرُ راغبين بالمشاركةِ. فقلتُ له: «إنّني لبّيْتُ لكم كلَّ ما طلبتموه، وتجاوزتُ بعضَ الحدودِ من أجل مشاركتِكم، فكيف تقولون لي بعد ذلك إنّكم لا تريدون المشاركةَ، وبعد أن كتبتَ ما كتبتَهُ بخطِّ يدكَ ووافَقْنا عليه؟»

وأثارَ جوابُهُ اَستفزازي، حين قالَ: «أنتم تريدون مشاركَتَنا في هذا الوقتِ لإبعادِنا عن الشّارعِ، وجلوسِنا معكم على طاولةِ الحوارِ»، فتساءلتُ مستغربًا: «وما الضَّيرُ في ذلك؟»

لا بدَّ من أنّ الملكَ اَستاءَ من تصرّفي وحرصي على مشاركةِ الإخوان.

وعندما صدرَ قرارُ مجلسِ الوزراءِ بتأليفِ أعضاءِ اللّجنةِ، برزَتْ أمامنا مشكلةٌ أخرى تتعلّقُ بأسماءِ الّذين أعلنوا اَستنكافَهم واَنسحابَهم، هل نعدُّ أنّنا قمْنا بتعيينِهم واَعتذروا؟ أم نشطبُ أسماءَهم؟ وقبلَ أن نصلَ إلى قرارٍ ومن دون علمي، أعلنَ مجلسُ الوزراءِ عن الأسماءِ ولم ينتظرْ إجاباتِ الآخرين، منهم د. لبيب قمحاوي الّذي اَعتذرَ لأنّه ربطَ مشاركتَهُ بموافقةِ الإخوان المسلمين، وهو الرّافضُ أصلًا لسياساتِهم.

ولدى اَختيارِ أسماءِ أعضاءِ لجنةِ الحوارِ الوطنيِّ، ومع حرصي الشّديدِ على تمثيلِ الإخوان المسلمين فيها، حتّى تكون شاملةً لكلِّ فعاليّاتِ المجتمعِ الأردنيِّ، كانت ماثلةً أمامي تجربةُ لجنةِ الميثاقِ الوطنيِّ لاستيفائِها تلك الشّروطَ، وكان نجاحُها باهرًا ومفصليًّا في تاريخِ الحياةِ السّياسيّةِ الأردنيّةِ، وأدّتِ الغرضَ الّذي تشكّلتْ من أجلِهِ، وأصبحَ الميثاقُ الوطنيُّ حقيقيًّا، بالرّغمِ من وضعِهِ على الرّفِّ فيما بعدُ.

فقد كانت طريقةُ تشكيلِ لجنةِ الحوارِ الوطنيِّ أقرب إلى مفهومِ لجنةِ الميثاقِ الوطنيِّ، الّذي كان يمثّلُ نوعًا من المصالحةِ الوطنيّةِ بين كامل الفئاتِ السّياسيّةِ الأردنيّةِ من جهةٍ، والنّظامِ من جهةٍ أخرى.

أفضِّلُ هنا اَستبدالَ كلمةِ «مصالحة» بكلمةِ «توافق»، لأنّ لجنةَ الحوارِ الوطنيِّ كانت مناسبةً للتّوافقِ بين القوى السّياسيّةِ والنّظامِ، وجاءتْ مع بداياتِ الرّبيعِ العربيِّ، وقد اَلتقطَ الملكُ عبد الله الثّاني بدقّةٍ هذه اللّحظةَ السّياسيّةَ، ورأى إلى أين ستؤدّي، واَنطلقَ بسرعةٍ لاستطلاعِ آراءِ الدّاخلِ والخارجِ على حدٍّ سواء، كي يؤسّسَ النّموذجَ الأفضلَ للدّولةِ والسّلطةِ والنّظامِ.

وكانت حالةُ عدمِ الثّقةِ بالقراراتِ الحكوميّةِ في أذهانِ الرّأي العامِّ الأردنيِّ حاضرةً وضاغطةً، وكما كنت شخصيًّا قد عايشتُ وضعًا صعبًا للغايةِ أيّام رئاستي للحكومةِ سنة ١٩٩١، لأجدَ نفسي في الوضعِ ذاتِهِ مع لجنةِ الحوارِ الوطنيِّ، وكان على النّظامِ أن يقومَ بحركةٍ ما حتّى يمتصَّ غضبَ الشّارعِ.

وشعرتُ بمسؤوليّةٍ كبيرةٍ تجاهَ هذا العملِ، ووضعتُ نصبَ عينيّ تجربتي في الحكومةِ، والمصاعبَ الّتي واجَهْتُها في ذلك الحينِ، لذا، لم أتخلَّ عن قناعاتي الوطنيّةِ بعد عشرينَ عامًا بالتّمامِ والكمالِ، وليس بيدي أيُّ سلطةٍ تنفيذيّةٍ سوى سلطةِ الثّقةِ الّتي كنت أتمتّعُ بها، والحمدُ لله، مع الشّرائحِ الشّعبيّةِ على اَختلافِ توجّهاتِها ومشاربِها السّياسيّةِ والأيديولوجيّةِ.

وللأمانةِ، فإنّ رئيسَ الوزراءِ د. معروف البخيت، كان شريكًا يقفُ إلى جانبي عند اَختيارِ أعضاءِ لجنةِ الحوارِ الوطنيِّ، الّتي كان مديرُ المخابراتِ محمّد الرقاد يشاركُ في بعضِها.

واَستطعتُ أنا والبخيت تقديمَ قائمةٍ من خمسين عضوًا، تمثّلُ الأطياف السّياسيّةَ والاجتماعيّةَ والاقتصاديّةَ، كان من بينهم اَثنان يُحْسَبان على جماعةِ

«الإخوان المسلمين»، لكنّهما اَنضمّا إلى اللّجنةِ كونهما من حاملي الفكرِ الإسلاميِّ، وهما المهندس عبد الهادي الفلاحات، ورئيسُ اَتّحادِ طلبةِ الجامعةِ الأردنيّةِ عبد السّلام منصور.

اِخترتُ د. موسى بريزات مقرِّرًا للجنةِ الأمِّ، وقد أبلى في عملهِ بلاءً حسنًا، وكان عند ثقتي به، فقد عرفتُهُ منذ كنت وزيرًا للخارجيّةِ وكان هو لا يزال موظّفًا مبتدئًا بوصفِهِ سكرتيرًا ثالثًا في الوزارةِ.

وقرّرْنا تقسيمَ العملِ في اللّجنةِ وفقَ لجانٍ فرعيّةٍ، تهتمُّ بالمحاورِ الآتيةِ:

اللّجنةُ الأولى: الدّيباجةُ أو المقدّمةُ، قرّرْنا أن تكون واسعةً ذات محتوًى سياسيٍّ مرموقٍ، وكلّفْنا د. رجائي المعشر بإعدادِها، وكنت على ثقةٍ كاملةٍ بأنّه سيستعينُ بناهض حتر لكتابتِها.

اللّجنةُ الثّانيةُ: لجنةُ الأحزابِ، كلّفْنا رئيسَ حزبِ الوسطِ الإسلاميِّ مروان الفاعوري برئاستِها.

اللّجنةُ الثّالثةُ: لجنةُ قانونِ الانتخابِ، وترأّسَها النّائبُ عبد الكريم الدّغمي.

وقد كان ترشيحي لهؤلاءِ الثّلاثةِ مُتعمَّدًا، فقد جازفتُ بهذه التّركيبةِ لاعتباراتٍ تتعلّقُ بتوجّهاتِ الزّملاءِ المذكورين، وقد مَنَحَتْنا الكثيرَ من المصداقيّةِ، وهذا ما كنت أبحثُ عنه.

ولا بدَّ من التّأكيدِ على أنّ مهمّةَ هذه اللّجنةِ كما وردتْ في قرارِ مجلسِ الوزراءِ، تنحصرُ في تقديمِ مشروعَي قانونَين للأحزابِ والانتخاباتِ، وفي الوقتِ نفسهِ كانت المظلّةُ الأوسعُ تتعلّقُ بإدارةِ حوارٍ وطنيٍّ حول كلِّ التّشريعاتِ المتعلّقةِ بمنظومةِ العملِ السّياسيِّ ومراجعتِها.

تعرّضَتِ اللّجنةُ إلى اَنتقاداتٍ عديدةٍ بشأنِ مستواها من قوًى سياسيّةٍ فاعلةٍ في المجتمعِ الأردنيِّ بحجّةِ أنّها وزاريّةٌ وليست ملكيّةً، وكان أحدُ اَعتراضاتِ جماعةِ

«الإخوان المسلمين» تنحصرُ في هذا النّطاقِ، فقد عَدُّوها لجنةً ضعيفةً تشكّلتْ بقرارٍ حكوميٍّ، ما سيحدُّ من قدراتِها في تطبيقِ توصياتِها، وربّما حتّى عدم تطبيقِها.

وأشاروا إلى أنّ العديدَ من اللّجانِ السّابقةِ تمَّ تشكيلُها مباشرةً من قِبَلِ الملكِ. وهذا كلامٌ صحيحٌ لا اَعتراضَ عليه، من هنا، بدأتُ بالسّعي لتغييرِ هذا الواقعِ، لكنَّ قرارَ مجلسِ الوزراءِ كان قد نُشِرَ، ولذلك بدَأْنا نفتّشُ عن بدائلَ نستطيعُ من خلالها الاستمرارَ في عملِنا.

واَقترحتُ على الملكِ توجيهَ رسالةٍ إليَّ، يتمنّى فيها للّجنةِ النّجاحَ بنقلِ الأردنّ السّياسيِّ إلى مرحلةٍ جديدةٍ، وهكذا كان.

وصدرتِ الرّسالةُ الملكيّةُ، الّتي غَطَّتْ إلى حدٍّ كبيرٍ أهدافَ اللّجنةِ وغاياتِها بتاريخِ الرّابعَ عشرَ من آذار / مارس ٢٠١١. وجاءَ فيها نصًّا:

«دولة الأخ طاهر المصري حفظهُ الله،

رئيس مجلسِ الأعيانِ،

السّلامَ عليكم ورحمةَ الله وبركاتهَ وبعدُ،

فيسرّنُا أن نبعثَ إليك بتحيّةٍ ملؤها التّقديرُ والاحترامُ، وأنتَ الّذي عهدناك مخلصًا وأمينًا في ترجمةِ رؤيتِنا لتقدّمِ مسيرتِنا الوطنيّةِ، والنّهوضِ بآمالِ شعبِنا في الإصلاحِ والتّحديثِ، وصولًا إلى النّموذجِ الوطنيِّ الأردنيِّ المُرتكزِ إلى قواعدِ التّعدّديّةِ والحرّيّةِ والعدالةِ والمساواةِ.

وإنّنا إذ نباركُ لك تولّيكَ رئاسةَ لجنةِ الحوارِ الوطنيِّ، ونتمنّى لزملائِكَ التّوفيقَ في حواراتِهم الوطنيّةِ الهادفةِ، لنأملَ لكم النّجاحَ في وضعِ الأطرِ لقيادةِ عمليّةِ حوارٍ سياسيٍّ يعزّزُ مسيرةَ الإنجازِ والاستقرارِ والبناءِ على المكتسباتِ، مؤكّدين دعْمَنا لكم في مسعاكم للخروجِ بتوصياتٍ عمليّةٍ تبني على الجهودِ الإصلاحيّةِ الّتي رعَيْناها على مدارِ العقدِ الماضي.

وإنّنا إذ نؤكّدُ ثقتَنا بكَ وبزملائكَ أعضاءِ اللّجنةِ في قيادةِ الحوارِ لِما فيه خير الأردنّ، لندعوَكم أن تضعوا نصبَ أعينِكم الوصولَ إلى صيغةٍ لقانونِ اَنتخابٍ ديمقراطيٍّ، يقودُ إلى إفرازِ مجلسٍ نيابيٍّ يمثّلُ كلَّ الأردنيّين، ويضطلعُ بدورٍ رائدٍ في تكريسِ العدالةِ والنّزاهةِ والشّفافيّةِ وسيادةِ القانونِ، ممارسةً سياسيّةً عمليّةً.

كما نعوّلُ على جهودِكم في الوصولِ إلى قانونٍ اَنتخابيٍّ يَصْنَعُ بأداءِ أعضائهِ نقلةً نوعيّةً في العملِ النّيابيِّ وهو عمادُ حياتِنا السّياسيّةِ، ليترسّخَ البرلمان في يقينِ الجميعِ منبرًا تشريعيًّا ورقابيًّا يُعبِّرُ عن صوتِ كلِّ أردنيٍّ وأردنيّةٍ، ويساهمُ في تجذيرِ ثقافةِ تكافؤِ وعدالةِ الفرصِ ويتصدّى للواسطةِ والمحسوبيّةِ، ويلعبُ دورًا مؤسّسيًا فاعلًا في مكافحةِ الفسادِ، والرّقابةِ على الحكوماتِ، محرزًا بذلك تطوّرًا جوهريًّا وملموسًا في أدائِنا السّياسيِّ.

كما نأملُ أن ينالَ قانونُ الأحزابِ عميقَ اَجتهادِكم للوصولِ إلى تشريعٍ يُثري التّعدّديّةَ السّياسيّةَ والحزبيّةَ القائمةَ، ويكرّسُها نهجًا راسخًا، يمكّنُ القوى السّياسيّةَ الفاعلةَ كافّةً من المشاركةِ في العمليّةِ الدّيمقراطيّةِ وصناعةِ القرارِ، عبرَ أحزابٍ ذاتِ برامجَ تعبّرُ عن طموحاتِ المواطنين وتستجيبُ لمتطلّباتِهم، خاصّةً فئة الشّبابِ منهم.

وفي ضوءِ حجمِ المسؤوليّةِ الوطنيّةِ الّتي تضطلعون بها، فإنّنا نؤكّدُ على أهمّيّةِ أن تكون جهودُكم الحثيثةُ للوصولِ إلى صيغةٍ وطنيّةٍ توافقيّةٍ لهذَين القانونَين الرّئيسيَّين، محكومةً بإطارٍ زمنيٍّ قصيرِ المدى لا يتجاوزُ ثلاثةَ أشهرٍ، تأكيدًا للسّرعةِ والجدّيّةِ في مراجعةِ أهمِّ قانونَين ناظمَين للعملِ السّياسيِّ، وهما المدخلُ لعمليّةِ الإصلاحِ السّياسيِّ الشّاملِ الّذي بَنَيْنا عليها آمالُنا بأردنّ رائدٍ يتقدّمُ ميادين الإصلاحِ في المنطقةِ.

إنّ التّوافقَ الوطنيَّ يستدعي مبادَرَتكم للاستئناسِ بآراءِ ذوي الخبراتِ الوطنيّةِ المشهودِ لهم في مجالِ التّشريعِ والعملِ العامِّ وإدارةِ الدّولةِ، حرصًا على إشراكِ قاعدةٍ واسعةٍ من المواطنين والممثّلين للتّوجّهاتِ السّياسيّةِ المختلفةِ في صياغةِ القوانين الّتي تعزّزُ مسيرةَ الدّيمقراطيّةِ في الأردنّ.

وندعو المولى عزّ وجلّ أن يكون النّجاحُ نصيرَكم، وسدادُ الرّأي حليفَكم، ومصلحةُ الوطنِ نبراسَكم.

والله وليُّ التّوفيقِ،

أخوكم عبد الله الثّاني بن الحسين»

وأجبتُ الملكَ برسالةٍ لخّصْتُ فيها ما أرغبُ في تحقيقهِ من أهدافٍ، جاءَ فيها أنّ: «التّوصّلَ إلى وفاقٍ وطنيٍّ شاملٍ حول قانونَي الانتخابِ والأحزابِ كمدخلٍ لنا نحو منظومةٍ متكاملةٍ من الإصلاحِ السّياسيِّ الشّاملِ، الّذي يستجيبُ لتطلّعاتِ سائرِ مكوّناتِ المجتمعِ الأردنيِّ، ويلبّي تطلّعاتِ أبنائهِ كافّةً نحو إصلاحٍ فاعلٍ وحقيقيٍّ لتحقيقِ العدالةِ والمساواةِ، ويهيّئُ الفرصَ الرّحبةَ لشراكةٍ واسعةٍ في مجملِ الأداءِ العامِّ للدّولةِ، ويسهمُ في إثراءِ التّعدّديّةِ السّياسيّةِ الفاعلةِ، ويجذّرُ قِيَمَ العدالةِ الدّيمقراطيّةِ في المؤسّساتِ، والقانون الّذي يسعى الأردنيّون والأردنيّات كافّةً إلى أن نكون الأنموذجَ والمثلَ والقدوةَ بمنأى عن مواطنِ الشّلليّةِ والمحسوبيّةِ والفسادِ، ومجافاةِ احترامِ القانونِ والنّظامِ العامِّ للدّولةِ».

وبدا ردّي على رسالةِ الملكِ وكأنّه أوسعُ بكثيرٍ من الصّلاحيّاتِ والمهمّاتِ الّتي حدّدَها تفويضُ مجلسِ الوزراءِ للّجنةِ، فقد انتهزتُ فرصةَ تشكيلِها، وظلالَ الرّبيعِ العربيِّ، كي أضعَ مفهومًا أشملَ من حصرِ عملِها فقط بقانونَي الأحزابِ والانتخاباتِ، حتّى أفسحَ الطّريقَ أمام إصلاحٍ شاملٍ كنّا في أمسِّ الحاجةِ إليه.

وللأمانةِ، فإنّ العديدين من أعضاءِ اللّجنةِ ساندوني كلّيًّا في هذا التّوجّهِ، فقد كنت على قناعةٍ تامّةٍ بضرورةِ اَنتهازِ هذه الفرصةِ وأهمّيّتها. وهذا ما حدثَ.

ومع بداياتِ الحراكِ الشّعبيِّ في الشّارعِ الأردنيِّ، مرّتِ اللّجنةُ بظروفٍ في غايةِ الصّعوبةِ، وتعرّضَتْ لتحدّياتٍ خطرةٍ، وبدأَتْ مخاوفي من تعرّضِها لتصدّعٍ داخليٍّ متنامٍ، ولا سيّما بعد أن تداعى العديدُ من القوى السّياسيّةِ والاجتماعيّةِ والحراكيّةِ لتنفيذِ اَعتصامٍ مفتوحٍ بهدفِ تعطيلِ الحركةِ على دوّارِ الدّاخليّةِ، كونه أحدَ أهمِّ الشّرايين الرّئيسيّةِ لحركةِ السّيّاراتِ والنّاسِ في قلبِ عمّان، وذلك يو م الجمعة في الخامس والعشرين من آذار / مارس ٢٠١١.

فقد قرّرَتِ الحكومةُ منعَ هذا الاعتصامِ بأيِّ ثمنٍ، واَستدعتْ مجموعاتٍ من الشّبّانِ بهدفِ منعِ المعتصمين بالقوّةِ من التّجمّعِ والتّصدّي لهم، وتوزّعَ الشّبّانُ بصحبةِ هراواتِهم في محيطِ الدّوّارِ، وهاجموا المعتصمين ونجحوا بفضِّ الاعتصامِ بالقوّةِ، مُخَلِّفين وفاةً واحدةً، قيلَ لاحقًا إنّ صاحبَها توفّيَ بسببِ جلطةٍ قلبيّةٍ.

بدأتْ تداعياتُ معركةِ دوّارِ الدّاخليّةِ وآثارُها تظهرُ في اليو مِ التّالي، وخرجَ تيّارٌ قويٌّ يشجبُ ما جرى، ويرفضُ الاستخدامَ المفرطَ للقوّةِ، وهو أمرٌ لم يعتدِ الأردنيّون عليه، وعدّوه سابقةً خطيرةً ستؤدّي إلى الصّدامِ والفوضى.

القوى السّياسيّةُ، هي الأخرى، أعرَبَتْ عن رفضِها وشجبِها لِما حصلَ، ورفضَ العقلاءُ دفاعَ الحكومةِ، ووصفوه بالسّاذجِ، وكان واضحًا أنّ الاستقطابَ والتّجييشَ سوف يأخذان واقعًا جديدًا، بخاصّةٍ بوجودِ مئاتِ السّيّاراتِ الّتي قَدِمَتْ من الجنوبِ، وطافتْ شوارعَ عمّان رافعةً العلمَ الأردنيَّ وسطَ هتافاتٍ تظهرُ من فيها، وكأنّهم قدموا إلى عمّان لحمايةِ الملكِ من المعارضةِ.

وشكّلَتْ هذه الأحداثُ منعطفًا خطيرًا داخل اللّجنةِ، فقامَ عددٌ كبيرٌ من أعضائِها بتقديمِ اَستقالتِهم الجماعيّةِ الخطّيّةِ، اَحتجاجًا على الاستخدامِ

المفرطِ للعنفِ ضدَّ المعتصمين، وعلى التّدخّلِ الأمنيِّ الّذي يؤثّرُ على النّسيجِ الاجتماعيِّ الأردنيِّ.

لكنْ، لحسنِ الحظِّ كانت تشكيلةُ المستقيلين متوازنةً، وتمثِّلُ شرائحَ المجتمعِ الأردنيِّ كاملةً. وجاءَ نصُّ اَستقالتِهم على النّحو الآتي:

«نعلنُ، نحن الموقّعين أدناه، أعضاءَ لجنةِ الحوارِ الوطنيِّ، اَستقالَتَنا اَحتجاجًا على الاعتداءاتِ الآثمةِ، الّتي حدثَتِ اليومَ الجمعة، بتواطؤٍ أمنيٍّ وتحريضٍ رسميٍّ واضحٍ، ما نَسَفَ أيَّ إمكانيّةٍ لأيِّ حوارٍ وطنيٍّ حقيقيٍّ من جذورهِ.

إنّ ما جرى يندى له جبينُ الوطنِ، ودليلٌ صارخٌ وواضحٌ بأنّ أيَّ حديثٍ رسميٍّ عن الإصلاحِ السّياسيِّ هو اَدّعاءاتٌ لا أساسَ لها من الصّحّةِ، ما يعني أنّ بقاءَنا في اللّجنةِ هو مجرّدُ «شراء للوقتِ» وتضليلٌ للرّأي العامِّ الأردنيِّ.

ما حدثَ اليوم الجمعة ليس صدامًا بين المتظاهرين المؤيِّدين وحركةِ الرّابع والعشرين من آذار، بل هو عملٌ منظّمٌ من قِبَلِ أجهزةِ الدّولةِ، وهي المسؤولةُ أوّلًا وأخيرًا عن الدّماءِ الّتي سالتْ وما قد نتجَ عن هذه المجزرةِ من شهداءَ.

إنّنا إذ نعلنُ اَستقالَتَنا من لجنةِ الحوارِ، فإنّنا نهيبُ بباقي أعضاءِ اللّجنةِ وبرئيسِها طاهر المصري الاستقالة تحمّلًا لمسؤوليتهم الوطنيّةِ والتّاريخيّةِ، وإكرامًا لدماءِ المواطنين الّذين اَعتصموا سلميًّا في ميدانِ جمال عبد النّاصر.

ولا يفوتُنا أن نحذّرَ المسؤولين عن التّحريضِ الأعمى، والتّلاعبِ بمشاعرِ المواطنين وتأجيجِ الفتنةِ. إنّ هذه النّارَ الّتي توقدونها سندفعُ ثمنَها جميعًا من سلمِنا الأهليِّ والاجتماعيِّ وشعورِنا بالأمانِ في دولتِنا. وعليه، فإنّنا نحمّلُ الحكومةَ والأجهزةَ الأمنيّةَ جميعَها، مسؤوليّةَ ما حدثَ أمام الشّعبِ والرّأي العامَ».

ووقّعَ الاستقالةَ خمسة عشر عضوًا هم: عبد الهادي الفلاحات، وسعيد ذياب، ومبارك أبو يامين، وخالد الكلالدة، وآمنة الزّعبي، وخالد رمضان، وباسم الطّويسي، وموسى برهومة، ومحمّد أبو رمان، وإبراهيم سيف، و د. منير حمارنة، ووليد عبد الحيّ، ومحمّد البشير، وعبد السلّام منصور، ومصطفى الرّواشدة، أمّا عمر الجازي، فقد اَستقالَ هو الآخر، ولكن بورقةٍ منفصلةٍ عن اَستقالةِ الآخرين الجماعيّةِ.

وجميعُ هؤلاء شخصيّاتٌ محترمةٌ ومقدّرةٌ ومؤثّرةٌ، لذا، حاولتُ اَمتصاصَ غَضَبِهم مباشرةً بعد تسلّمي نصَّ اَستقالتِهم، واَلتقيتُ بهم ولم أحاولْ ثنيَهم عنها، فقد كانت أعصابُهم مشدودةً جدًّا، وثورتُهم الاحتجاجيّةُ في أوجِها، بسببِ ما رأوه بأمِّ أعينِهم على دوّارِ الدّاخليّةِ، وما سمعوه من هتافاتٍ تحريضيّةٍ بذيئةٍ، وما تعرّضَ له المعتصمون من تنكيلٍ، ما يثيرُ حنقَ أيِّ إنسانٍ.

ومنذ أحداثِ دوّارِ الدّاخليّةِ، بدأتُ أشعرُ أنّ الانقسامَ في المجتمعِ الأردنيِّ سيضعُ الملكَ شخصيًّا في موقفٍ في غايةِ الخطورةِ، فقد أظهرَهُ وكأنّه طرفٌ في الأزمةِ. وتمَّ الزّجُّ به إلى واجهةِ الأحداثِ الّتي كشفتْ لكلِّ ذي بصيرةٍ حجمَ هذا الانقسامِ، بخاصّةٍ الهتافات التّحريضيّة لِما يُسَمَّى جماعة «وطن».

وبدأتُ أَشعرُ بحجمِ الخطرِ الّذي نعيشهُ، حتّى إنّي أحسسْتُ وكأنّ محرّكاتِ الرّبيعِ العربيِّ، الّتي عملتْ على إحياءِ التّناقضاتِ العميقةِ حيثُ حصلتْ، قد عرفَتْ طريقَها إلينا. وتريدُ الآن الانتقالَ إلى الأردنّ وعضَّهُ من كتفِه، وتدميرَ مصدرِ قوّتِه الكامنةِ في وحدتِه الوطنيّةِ.

ووسطَ كلِّ تلك التّطوّراتِ الدّراماتيكيّةِ المتسارعةِ، أصبح عملُ اللّجنةِ في مهبِّ الرّيحِ، حتّى إنّها أصبحت تخضعُ للتّهديدِ المباشرِ بتفكّكِها واَنهيارِها من داخلِها بشكلٍ دراماتيكيٍّ، ولم أكن لأقبلَ إطلاقًا رئاسةَ لجنةٍ بهذه الأهمّيّةِ، وبتلك

الأهدافِ النّبيلةِ، أن تصبحَ عرجاءَ وغيرَ متوازنةٍ، لذلك، بذلت بسرعةٍ جهودًا كبيرةً مع المستقيلين الّذين تعاطفتُ معهم ومع مواقفِهم وقرارِهم بهدفِ إنقاذِها.

وتساءلتْ وسائلُ الإعلامِ في اليومِ التّالي: «هل سيبقى طاهر المصري رئيسًا لهذه اللّجنةِ العرجاءِ الّتي اَستقالَ منها ثلثُ أعضائِها؟»

وممّا زادَ من الضّغطِ عليَّ تشابهُ خطّي السّياسيِّ مع خطِّ المجموعةِ المستقيلةِ، ولا يمكنُني القبولُ باَستقالتِها والاستمرارُ رئيسًا للّجنةِ، وسمعتُ كلامًا مباشرًا يفرضُ عليَّ عدمَ التّنحّي، وقيادة اللّجنةِ إلى برِّ الأمانِ والنّجاةِ من تداعياتِ الأحداثِ لتحقيقِ أهدافِها.

واَنصبّتْ جهودي على الأعضاءِ المستقيلين لإقناعِهم بعدمِ قتلِ الفكرةِ الّتي نعملُ من أجلِها، وتفويتِ الفرصةِ على مَنْ لا يريدون للّجنةِ النّجاحَ في أعمالِها، ويهدفون إلى إضعافِ حركةِ الإصلاحِ الّتي وقفتْ قوى الشّدِّ العكسيِّ ضدَّها بقوّةٍ.

وبدأتُ بالعملِ على محورَين، أوّلُهما إقناعُ المستقيلين بالعودةِ عن اَستقالاتِهم، والثّاني الاحتجاجُ لدى الحكومةِ على ما حدثَ.

ووجدتُني بين فكّي كمّاشةٍ، أحدُهما اَلتزامي وقناعاتي بأهمّيّةِ القوى الأهليّةِ والشّعبيّةِ، وثانيهما موقعي بصفتي رئيسًا لمجلسِ الأعيانِ وشخصيّةً توافقيّةً بين المكوّناتِ الأردنيّةِ.

وبدأتُ الاتّصالَ بالأعضاءِ المستقيلين لإقناعِهم بالعودةِ عن اَستقالتِهم، وفي الوقتِ نفسِه، أعلنتُ اَحتجاجي على الحكومةِ والدّولةِ والأجهزةِ جرّاءَ ما حدثَ، داعيًا إلى ضرورةِ ترميمِ البناءِ مرّةً أخرى.

في هذا الجوِّ، اَلتقيتُ برئيسِ الحكومةِ د. معروف البخيت الاثنين في الثّامن والعشرين من آذار / مارس ٢٠١١، في مقرِّ رئاسةِ الوزراءِ، لأبحثَ معه

ما آلتِ إليه أحوالُ اللّجنةِ. وكنت واضحًا كون ما جرى على دوّارِ الدّاخليّةِ قبل ثلاثةِ أيّام، اَنتهاكًا وتحريضًا على إشعالِ فتنةٍ أردنيّةٍ – فلسطينيّةٍ، وشدّدْتُ على أنّ البخيت هو المسؤولُ عن ذلك، وأفهمتُهُ أنّني لا أستطيعُ الاستمرارَ برئاسةِ اللّجنةِ الحواريّةِ في هذه الأوضاعِ وفي غيابِ الأعضاءِ المستقيلين.

وطلبْتُ من البخيت العملَ لمنعِ الأجهزةِ الأمنيّةِ عن التّدخّلِ ووضعِ العصيِّ في دولابِ عملِ اللّجنةِ، وحمّلْتُهم المسؤوليّةَ إذا تطوّرَ الأمرُ إلى أبعد من ذلك، تجاوبَ معي ووَعَدَني باتّخاذِ الإجراءاتِ اللّازمةِ مع الأجهزةِ الأمنيّةِ حتّى لا تتكرّرَ تلك التّدخّلاتُ.

وفي مساءِ ذلك اليوم أطلعتُ الأميرَ الحسن في لقاءٍ معه على تفاصيلِ ما حدَثَ، وكنت أُظهِرُ له أنّ علاقتي القديمةَ معه لم تتأثّرْ أبدًا، وأنّني أتعاملُ معه من منطلقِ محبّتي واَحترامي الشّخصيِّ له ولفكرِه.

طلبتُ من رئيسِ الدّيوانِ الملكيِّ في ذلك الوقتِ د. خالد الكركي وبحضورِ أمجد العضايلة، ترتيبَ لقاءٍ بين الملكِ والمستقيلين ليسمعَ منهم، لكنَّ الفكرةَ جوبهتْ برفضٍ قاطعٍ، فأوضحتُ أنّ المسألةَ تتعلّقَ بإنقاذِ لجنةِ الحوارِ حتّى لا تتدهورَ أوضاعُها أكثر، ولن يتمَّ ذلك إلّا بلقاءِ الملكِ مع المستقيلين.

وبعد تردّدٍ شديدٍ، وافقَ الملكُ على لقاءِ أعضاءِ اللّجنةِ جميعِهم وليس المستقيلين فقط.

وهكذا عاد المستقيلون عن اَستقالاتِهم، بعد أن نقلتُ لهم محتوى حديثي مع رئيسِ الوزراءِ وضمانتَهُ بعدمِ تكرارِ ما حدثَ، وشدّدْتُ على أهمّيّةِ اَستمرارِ اللّجنةِ، وأبلغتُهم بتحديدِ موعدٍ للقائِهم الملكَ في اليومِ التّالي الواقع فيه التّاسع والعشرين من آذار / مارس ٢٠١١.

ذهبْنا إلى قصرِ بسمان لمقابلةِ الملكِ عبد الله الثّاني الّذي تحدّثَ بإيجابيّةٍ، وأستطيعُ القولَ إنّه اَعتذرَ بشكلٍ أو بآخرَ، عمّا جرى في دوّارِ الدّاخليّةِ، طالبًا من الجميعِ نسيانَ الماضي والتّركيزَ على المستقبلِ، مشدّدًا على أنّ الإصلاحَ والولاءَ بالنّسبةِ إليه أمرٌ واحدٌ، وقالَ جملتَهُ الشّهيرةَ بأنّه: «ضامنٌ لهذه اللّجنة ولأعمالِها، وأنّها في حمايتِهِ».

بعد كلامِ الملكِ، تحدّثَ رئيسُ الوزراءِ د. معروف البخيت، وأكّدَ باَختصارٍ شديدٍ على نوايا الحكومةِ بإجراءِ الإصلاحِ المطلوبِ.

أجبتُ الملكُ بالشّكرِ، وأكّدتُ على أنّ: «اللّجنةَ جادّةٌ تمامًا في الوصولِ إلى نتائجَ سريعةٍ، كما أشرتُ إلى تهديدِ السّلمِ الأهليِّ والمظاهرِ المستفزّةِ لكلِّ الأطرافِ، وإلى تدهورِ الوضعِ الاقتصاديِّ، بحيث أصبحَ همُّ النّاسِ الأساسيُّ هو لقمةُ العيشِ، ونحن نتحدّثُ عن الإصلاحِ في اللّجنةِ، بينما ما جرى على دوّارِ الدّاخليّةِ خدشَ صورةَ الأردنّ الآمنِ والمستقرِّ، ولذلك، فإنّ المستثمرَ الأجنبيَّ سيجدُ صعوبةً في الاستثمارِ لدينا».

بعد إلقائنا كلماتِنا، بدأَ الحوارُ، وأعطى الملكُ الكلامَ لمبارك أبو يامين، الّذي كان أحدَ الشّهودِ على دوّارِ الدّاخليّةِ، فتحدّثَ بكلِّ هدوءٍ وعقلانيّةٍ بعيدًا عن التّشنّجِ، واصفًا ما رآهُ وما سمعهُ من اَستخدامٍ للقوّةِ المفرطةِ ضدَّ النّاسِ، وهجومِ البلطجيّةِ عليه، والهتافاتِ المحرّضةِ الّتي حصلتْ.

ثمّ أعطاني الملكُ الحقَّ بإدارةِ الجلسةِ، فتحدّثَ حوالي عشرة أعضاء قبل تدخّلِ الملكِ مرّةً أخرى، مُعْرِبًا عن أسفهِ لِما حصلَ، وطلبَ منّا عدمَ التّحدّثِ في الماضي، فما جرى كان غلطةً لن تتكرّرَ.

إلّا أنّ المتحدّثين اَستمرّوا على نفسِ الوتيرةِ المتشّنجةِ، وكان موسى برهومة في غايةِ التّوتّرِ خلال مداخلتِهِ، وأبدى رأيَهُ بشكلٍ فظٍّ ومستفزٍّ، وخاطبَ

الملكُ بعباراتٍ لا تليقُ، مثل «أجهزتكَ» و«لما قبلنا دعوتكَ».

تدخّلَ الملكُ مرّةً أخرى وطلبَ منّا الحديثَ عن المستقبلِ، ولكنْ، ولسوءِ حظِّ د. سعيد ذياب، وهو الأمينُ العامُّ لحزبِ الوحدةِ الشّعبيّةِ، أنّه تكلّمَ مباشرةً بعد برهومة وكرّرَ الشّكوى نفسَها، ما أثارَ غضبَ الملكِ، فقاطعَهُ قائلًا: «لقد شرحتُ لكم، ومَنْ يصدّقْني فليبقَ في اللّجنةِ وأهلًا وسهلًا، ومَنْ لا يرغب، فهذا البابُ مفتوحٌ وليخرجْ منه». وأشارَ بيدهِ إلى بابِ القاعةِ.

شعرتُ بحرجٍ شديدٍ، واَستمرَّ الحوارُ لفترةٍ قصيرةٍ وسطَ هذه الأجواءِ المتوتّرةِ، اِعتذرتُ لباقي أعضاءِ اللّجنةِ الّذين لم يتحدّثوا، بالرّغمِ من أنّ معظمَهم كان لديه وجهةُ نظرٍ متفائلةٌ ومغايرةٌ لِما طرحَهُ مَنْ تكلّمَ قبلَهم، واَنتهى الاجتماعُ، وصافحَ الملكُ بعضَهم، وطلبَ منّي اللّحاقَ به إلى مكتبهِ.

شرحتُ للملكِ ما حصلَ، وحاولتُ تبريرَهُ، مؤكّدًا على أهمّيّةِ اللّقاءِ وإيجابيّتِهِ، فقد عاينَ الملكُ بنفسهِ حالةَ الانقسامِ والاستقطابِ والاحتقانِ الّتي تفرضُ نفسَها على البلدِ وعلى المواطنين، وطلبتُ منه ألّا «يزعل» من أحدٍ.

اِبتسمَ قائلًا لي ولمرافقيه في مكتبهِ: «كان من الأفضلِ لي أن أبقى عسكريًّا وأن أعيشَ حياةَ العسكرِ»، فضحكَ الجميعُ، ولم أشعرْ أنّه لا يزالُ غاضبًا.

من جهتهِ، أعلنَ د. سعيد ذياب مقاطعتَهُ لأعمالِ اللّجنةِ بعد ما تعرّضَ له في اَجتماعِنا مع الملكِ، واَتّفقتُ مع د. منير حمارنة على زيارتِهِ لإقناعهِ بالعدولِ عن قرارهِ، لأنّ الملكَ لم يقصدْهُ هو بالذّات، وفعلًا، اَستجابَ ذياب لطلبي وعادَ عن اَستقالتهِ.

في مساءِ ذلك اليومِ، اَلتقيتُ في منزلي عددًا من المتقاعدين العسكريّين برئاسةِ علي فهيم الحباشنة وهو عضوٌ في لجنتِنا، يرافقُهُ عشرةٌ من الأعضاءِ

كانوا يمثّلون مختلفَ تشكيلاتِ القوّاتِ المسلّحةِ، وناقشتُهم لفترةٍ طويلةٍ، شارحًا لهم أهمّيّةَ لجنةِ الحوارِ، وما يمكن أن ينتجَ عنها في مثل هذه الظّروفِ الحسّاسةِ جدًّا، وسمعتُ منهم إطراءً لموقفي ولأهليّتي «بصفتي زعيمًا أردنيًّا نظيفًا ووطنيًّا ويتفهّمُ حاجاتِ النّاسِ، ولا يخافُ من الموقفِ الحكوميِّ ضدّهم عندما أصدروا بيانَهم الأوّلَ ـ على حدِّ قولِهم ـ (وهو ما أربكَني وأحرَجَني)».

بدأتُ، منذ ذلك الوقتِ اتّصالاتي مع هذه المجموعةِ، ونجحتُ خلال هذا اللّقاءِ بإحداثِ تغييرٍ ولو بسيطٍ، في نظرتِهم لمفهومِ الوطنيّةِ الأردنيّةِ الجامعةِ، ومنذ تلك اللّحظةِ، أصبحتْ أسطوانةُ «الحقوقِ السّياسيّةِ للأردنيّين من أصلٍ فلسطينيٍّ» تتراجعُ في خطابِهم، وهذا ما يفسّرُ كونهم حركةً وطنيّةً أردنيّةً شاملةً.

المؤسفُ أنّ مهرجاناتِ الولاءِ اَستمرّتْ في الشّوارعِ ضمنَ مواكبِ سيّاراتٍ متعدّدةٍ وبشكلٍ اَستفزازيٍّ، وعُلِّقتْ يافطاتٌ على دوّارِ الدّاخليّةِ غيّرتِ اَسمَهُ من «دوّار جمال عبد النّاصر» إلى «دوّار الحسين».

اِتّصلتُ بمديرِ الأمنِ العامِّ حسين المجالي، وشكوتُ له هذه التّصرّفاتِ، إلّا أنّ اليافطاتِ بقيَتْ معلّقةً لفترةٍ طويلةٍ، وتذرّعَ المسؤولون الأمنيّون بمبرّراتٍ مختلفةٍ قبل أن يفوا بوعودِهم ويزيلوها.

بدأَ الحديثُ يتصاعدُ حولَ الأهدافِ الكامنةِ من إثارةِ تلك النّعراتِ، وفي هذا الوقتِ تحديدًا، هل تستهدفُ لجنةَ الحوارِ وما قد ينتجُ عنها من توصياتٍ؟ أم هي تغطيةٌ على أمورٍ أخرى بدأَ التّداولُ بها تدريجيًّا؟ أو إنّ الملكَ غيرُ قادرٍ على كبحِ جماحِ هذه الدّعوةِ لإثارةِ النّعراتِ والعزفِ عليها؟

ما حدثَ خلال ذلك الأسبوعِ، ولقاءُ الملكِ مع أعضاءِ اللّجنةِ، جعلَني أشعرُ بأهمّيّةِ نجاحِ اللّجنةِ وضرورتِه وتوسيعِ عملِ اللّجانِ، بحيث لا تبقى محصورةً فقط في بناءِ مشروعَي قانونَي الأحزابِ والانتخاباتِ.

لذلك، بدأتُ العملَ بتكتّمٍ على توسيعِ أهدافِ لجنةِ الدّيباجةِ، بحيث تغطّي جوانبَ أساسيّةً تتعلّقَ بالوصولِ إلى الإصلاحِ الشّاملِ.

ويمكنُني القولُ إنّ هذا الهدفَ تحقّقَ من خلال ما كُتبَ في الدّيباجةِ، فمفاهيمُ الدّولةِ المدنيّةِ الحديثةِ الّتي تهدفُ للإصلاحِ، أي «الحوكمة»، قد توافرتْ كلُّها فيها.

انطلقتْ أعمالُ اللّجانِ الثّلاثِ الرّئيسيّةِ، وتركتُ لها الحريّةَ الكاملةَ في إدارةِ شؤونِها وتسجيلِ آرائِها، حتّى تبقى الأجواءُ داخل اللّجنةِ العامّةِ ولجانِها الفرعيّةِ صحّيّةً تمامًا، وحتّى يمارسَ جميعُ الأعضاءِ حرّيّتَهم في التّعبيرِ عن آرائِهم من دون أيِّ ضوابطَ أو قيودٍ.

وكان من أُسُسِ عملِ اللّجانِ الاستماعُ إلى آراءِ المؤسّساتِ الأهليّةِ في مختلفِ المحافظاتِ، واتّفقْنا على قيامِ وفودٍ تمثّلُها بزيارةِ المحافظاتِ لإجراءِ حواراتٍ مباشرةٍ ومفتوحةٍ مع المؤسّساتِ والمواطنين.

وقبل أن تقومَ اللّجنةُ بزيارةِ أيِّ محافظةٍ، كنت أتولّى بنفسي الاتّصالَ مع شرائحِ المجتمعِ داخل تلك المحافظةِ، ولكي أتأكّدَ من انّهم سيدخلون مكانَ الاجتماعِ ويغادرونَهُ بكاملِ حرّيّتِهم، ومن دون تعرُّضِ أيٍّ منهم لعوائقَ قد تؤثّرُ على مشاركتِهم، وقرّرْتُ عدمَ مرافقةِ الوفودِ في جولاتِهم الحواريّةِ، حتّى لا أقيّدَ حرّيّةَ أيِّ مواطنٍ أو عضوٍ في اللّجنةِ.

كانتِ الزّيارةُ الأولى إلى محافظاتِ الطّفيلة والكرك في الجنوبِ وعجلون في الشّمالِ، وأكّدْتُ على ضرورةِ بقاءِ الحوارِ داخل قاعاتِ الاجتماعِ حقيقيًّا وليس مُصطنعًا، وعلى تمتّعِ الجميعِ بالحرّيّةِ الكاملةِ ليبديَ رأيَهُ، ورفضْتُ وجودَ ما يُسمّى «الهتّيفة المُستأجرين»، الّذين يتمُّ عادةَ إحضارُهم من قِبَلِ المسؤولين في المحافظةِ لكلِّ اجتماعٍ للتّصفيقِ، وربّما في بعضِ الأحيانِ للتّخريبِ.

زارَتِ الوفودُ جميعَ المحافظاتِ بالطّريقةِ نفسِها والهدفِ نفسِهِ، وحظيَتْ بنجاحٍ لا بأسَ به، واَستَمَعَتْ إلى الكثيرِ من المخاوفِ والشّكوكِ والتّساؤلاتِ حول جدّيّةِ اللّجنةِ وأعضائِها.

في هذه الأثناءِ، بدأتُ أتلمّسُ ملامحَ صعوبةِ الاتّفاقِ على نظامٍ اَنتخابيٍّ مناسبٍ داخـل لجنةِ الحوارِ، وتعدّدَتِ الآراءُ حول هـذه المسألةِ، ولم تكن جميعُها تحظى بموافقةِ جميعِ الأعضاء.

وكانت مجموعةُ د. خالد الكلالدة وخالد رمضان ومبارك أبو يامين وكمال ناصر ومحيي الدّين توق قريبةً منّي في وضعِ أسسِ قانونِ الانتخابِ ومبادئِهِ، وكان يساهمُ معنا سعد شهاب في الاستعانةِ بتجاربِ الدّولِ الأخرى، وكان مسؤولَ الأحزابِ في وزارةِ الدّاخليّةِ، وكذلك جميل النّمري، والوزير المفوّض في وزارةِ الخارجيّةِ مالك الطّوال.

ولم يتوقّفِ العملُ عند هذا الحدِّ، بل توسّعْنا في الاستفادةِ من التّجاربِ الدّوليّةِ الأخرى، واَستعنّا بخبراءَ دوليّين حضروا إلى الأردنّ لمساعدتِنا واَستمعْنا إلى آرائِهم وتجاربِهم، واَستفدْنا من بعضِها وعملْنا على دمجَها في القانونِ، بخاصّةٍ ما يتعلّقُ بالنّظامِ الانتخابيِّ النّسبيِّ في قانونِ اَنتخابٍ يتناسبُ مع متطلّباتِ المجتمعِ الأردنيِّ والإصلاحِ السّياسيِّ والانتخابيِّ، وبما يتوافقُ مع مفاهيمِ التّحديثِ وتحصينِ الإجراءاتِ الانتخابيّةِ.

وعقدْنا لهذه الغايةِ أكثرَ من خلوةٍ في البحرِ الميتِ، وبحضورِ الخبراءِ المحليّين والدّوليّين. ولم نكلّفِ الدّولةَ أيَّ مبالغَ ماليّةٍ نتيجةَ هذه النّشاطاتِ.

في هذه الأثناءِ، كانتِ اللّجانُ الفرعيّةُ في لجنةِ الحوارِ الوطنيِّ تقومُ بعملِها من دونِ أيِّ إبطاءٍ أو تأخيرٍ، وكنت قد اَعتمدتُ مبدأَ الاستقلاليّةِ التّامّةِ لعملِ

كلِّ لجنةٍ على حدةٍ وبحسبِ مساحةِ عملِها ومهمّتِها بمعزلٍ عن عملِ اللّجانِ الأخرى، وبشكلٍ متوازٍ، ما أعطاني الحرّيّةَ كي أواصلَ عملي بصفتي رئيسًا لمجلسِ الأعيانِ، بالتّزامنِ مع إطّلاعي على أعمالِها.

وأعتقدُ أنّ هذا التّنظيمَ كان مفيدًا ومُنتِجًا، إلى أن انتهتِ اللّجانُ وفي أوقاتٍ متفرّقةٍ من مهامِّها وبدأنا بمناقشةِ كلِّ تقريرٍ على حدةٍ.

كانت معظمُ النّقاشاتِ والآراءِ قد تمّتْ داخلَ اللّجانِ، وتوافرتِ العديدُ من القواسمِ المشتركةِ وتمّتْ صياغةُ التّوصياتِ بروحٍ إيجابيّةٍ، وقد توقّفْنا عند أهمِّ نقطَتَين، وكدْنا أن نصلَ إلى حدِّ القطيعةِ قبل التّوافقِ النّهائيِّ عليهما، وهما بعضُ بنودِ قانونِ الانتخابِ بالإضافة إلى بنودِ المواطنةِ والهويّةِ الوطنيّةِ.

وكان السّؤالُ الّذي طرحتُهُ على اللّجنةِ العامّةِ قبل توزيعِ المهامِّ هو: «ماذا نريدُ من قانونِ الانتخابِ؟»

بالتّالي، قمنا بتحديدِ ما نريدهُ من خلال تمثيلٍ شعبيٍّ أفضل، وتسهيلِ إجراءِ الانتخاباتِ من أَلِفِها إلى يائِها، والتّركيزِ على الأفكارِ الجيّدةِ، لنصلَ أخيرًا إلى قانونِ الانتخابِ الّذي نريدهُ.

كانت تجربةُ انتخاباتِ ٢٠٠٧ الفاضحةُ ماثلةً أمامَنا بوضوحٍ ضاغطٍ، وبدأَ الشّدُّ والجذبُ داخل اللّجنةِ بشكلٍ واضحٍ وعلنيٍّ حول النّظامِ الانتخابيِّ، وقضَيْنا ساعاتٍ طويلةً في مناقشةِ هذا الأمرِ، إلى أن طفحَ الكيلُ معي، ووجّهتُ كلامًا واضحًا لم يخلُ من نبرةِ الغضبِ مفادُهُ: «ماذا تفعلون؟ هل نريدُ الانقسامَ وكأنّنا أصحابُ سلطةٍ؟ أَلَمْ نجتمعْ في هذا المكانِ لنتعلّمَ من التّجاربِ السّابقةِ؟ ألا تُقدِّرون وتعرفون أهمّيّةَ هذه اللّجنةِ وأثَرَها على المستقبلِ وعلى الإصلاحِ المقبلِ؟ وهل تعرفون أنّ النّاسَ ينتظرون منّا الخروجَ بقراراتٍ إصلاحيّةٍ؟».

قلتُ ذلك بصوتٍ غاضبٍ، والتزمَ الجميعُ الصّمتَ، وسارتِ الأمورُ بالطّريقةِ الّتي يجبُ أن تسيرَ عليها، وتمَّ فيها الاتّفاقُ على النّظامِ الانتخابيِّ وباقي الموادِّ الأخرى.

وللحقيقةِ، فإنَّ فريقًا من اللّجنةِ كان يريدُ تبنّي نظامٍ انتخابيٍّ يعتبرُ الأردنّ دائرةً انتخابيّةً واحدةً، أشرتُ إلى عدمِ إمكانيّةِ إقرارِ مثلِ هذا النّظامِ، لذا ارتأيْتُ البدءَ بنظامٍ انتخابيٍّ يمثّلُ الحلَّ الوسطَ، ليأتيَ مَنْ يُقَيِّمُ التّجربةَ بعدَنا، ويضعَ قانونَ انتخابٍ آخر، وتمَّ التّخفيفُ من فكرةِ اعتمادِ نظامِ القوائمِ المغلقةِ، كما اتّفقْنا على أن لا يقلَّ عددُ مقاعدِ القائمةِ الانتخابيّةِ الواحدةِ عن ١٠ ٪ من عددِ مقاعدِ المجلسِ، ولم يكن هذا كافيًا من وجهةِ نظري، لكنْ، تمَّ الاتّفاقُ عليه.

كاد هذا الأمرُ أن يفجّرَ اللّجنةَ من الدّاخلِ مرّةً أخرى، وكذلك عُرِضَ الوضعُ السّياسيُّ للمملكةِ منذ إنشائِها، والتّكوينُ القوميُّ الوطنيُّ الأردنيُّ والهويّةُ العربيّةُ الواحدةُ غير القابلةِ للتّأويلِ.

ويهمّني أنْ أوضّحَ أنّنا في اللّجنةِ أصبحْنا نعملُ كعائلةٍ، وأنّه من الممكنِ أن تتّفقَ القوى السّياسيّةُ، إذا توفّرَ لها ذلك على الحدِّ الأدنى أو أعلى بقليلٍ.

طُرِحتْ في مناقشاتِ الجلسةِ مسألةُ الوحدةِ الوطنيّةِ الأردنيّةِ الفلسطينيّةِ الّتي تمّتْ سنة ١٩٥٠، ثمّ الاحتلال الإسرائيليّ للضّفّةِ الغربيّةِ سنة ١٩٦٧، إلى مؤتمرِ قمّةِ الرّباط سنة ١٩٧٤، وصولًا إلى قرارِ فكِّ الارتباطِ سنة ١٩٨٨، والتّعليمات الصّادرة بمقتضاه.

ورأتِ اللّجنةُ أنّ قرارَ فكِّ الارتباطِ وتطبيقِه أَفْقَدَ الكثيرَ من المواطنين جنسيّتَهم الأردنيّةَ، فأصبحوا مواطنين فلسطينيّين، واعْتَبَرْتُ أنّ حامِلِي البطاقاتِ الصّفراءِ هم مواطنون أردنيّون يجبُ عدمُ المساسِ بجنسيّتِهم، أمّا حاملو البطاقات الخضراءِ فهم غير أردنيّين.

وطالَبْنا بتشكيلِ لجنةٍ على وجهِ السّرعةِ، لتبحثَ في أيّ ظلمٍ يلحقُ بحامِلِي الجنسيّةِ الأردنيّةِ الّذين تمَّ سحبُ أرقامِهم الوطنيّةِ، وفي الاعتراضاتِ المُقدّمةِ إليها، وإعطاء كلِّ ذي حقٍّ حقّهُ، وجعل القضاءِ مرجعًا للنّظرِ في الطُّعون.

وأكّدْتِ اللّجنةُ أنّ جميعَ الّذين يحملون جوازاتِ سفرٍ أردنيّةٍ وأرقامًا وطنيّةً هم أردنيّون، ولهم كاملُ الحقوقِ وعليهم كاملُ الواجباتِ، ويشملُ ذلك حملةَ البطاقاتِ الصّفراءِ، وأكّدْنا على أنّه لا يجوزُ منحُ الجنسيّةِ الأردنيّةِ أو سحبُها إلّا بقرارٍ من مجلسِ الوزراءِ وفقًا للدّستورِ، كما أوصَيْنا الحكومةَ بإعادةِ دراسةِ الأُطُرِ والأبعادِ القانونيّةِ لقرارِ فكِّ الارتباطِ وتطبيقاتِهِ من جوانبِهِ كافّةً.

هذه هي القواعدُ العامّةُ الّتي حكمَتْ ديباجةَ تقريرِ اللّجنةِ، وكما ذكرتُ سابقًا فإنّ اللّجنةَ كانت مُكلّفَةً فقط بالبحثِ في قانونَي الانتخابِ والأحزابِ، وعندما كنّا نتفاوضُ، طَغَتْ على السّطحِ حاجتُنا إلى تعديلِ الدّستورِ لتصحيحِ موادّ كانت مَثارَ خلافٍ. وتَمَكّنّا من وضعِ عنوانٍ في الدّيباجةِ هو «التّعديلات الدّستوريّة».

ويمكنُني هنا وباَختصارٍ، اَستعراضُ بعضِ التّوصياتِ الّتي تبنَّتْها اللّجنةُ وهي:

– نقلُ صلاحيّاتِ صحّةِ نيابةِ النّوّابِ، أي «الطّعون»، إلى القضاءِ وسحبُها من مجلسِ النّوّابِ.

– تعديلُ إمكانيّةِ تأجيلِ الانتخاباتِ عبرَ مراحلَ متعدّدةٍ، وعدمُ اَستعمالِ تعبيرِ «الظّروف القاهرة» إلّا في مكانِها الصّحيحِ، وإلغاءُ الموادِّ الّتي عُدِّلَ بها الدّستورُ أصلًا بسببِ اَحتلالِ إسرائيل للضّفّةِ الغربيّةِ سنة ١٩٦٧، والّتي مَنَعَتْ إجراءَ الانتخاباتِ في الضّفّةِ الغربيّةِ.

- رفعُ مدّةِ انعقادِ الدّورةِ العاديّةِ لمجلسِ الأمّةِ إلى ستّةِ أشهرٍ بدلًا من أربعةِ أشهرٍ.

- أيُّ حكومةٍ تحلُّ مجلسَ النّوّابِ عليها الاستقالةُ في خلال مدّةٍ وجيزةٍ.

- تعديلُ مفهومِ الولايةِ العامّةِ للحكومةِ، بحيث يتمُّ حذفُ أيِّ استثناءاتٍ يمكنُ أن تدخلَ فيها بشكلٍ غير قانونيٍّ، وأصبحَ نصُّ المادّةِ على النّحو الآتي: «يتولّى مجلسُ الوزراءِ مسؤوليّةَ إدارةِ جميعِ شؤونِ الدّولةِ الدّاخليّةِ والخارجيّة...» وضيَّقْنا كثيرًا على قدرةِ الحكومةِ في إصدارِ القوانين المؤقّتةِ وحدّدْناها بأضيقِ الحدودِ.

- إنشاءُ محكمةٍ دستوريّةٍ.

ومن دونِ مباهاةٍ، أعتقدُ أنّ لجنةَ الحوارِ الوطنيِّ قامتْ بدورٍ مهمٍّ وعميقٍ باتّجاهِ الإصلاحِ، بحيث أنّها هدَّأتْ من تفاعلاتِ الشّارعِ الأردنيِّ أثناء ذروةِ احتجاجاتِ الشّارعِ العربيِّ في رفضهِ أنظمتَهُ، بانتظارِ تحقيقِ مطالبِ النّاسِ من خلال لجنةِ الحوارِ الوطنيِّ.

وقدّمَتِ اللّجنةُ توصياتٍ أخرى في غايةِ الأهمّيّةِ. ومن أبرزِها:

- الدّعوةُ إلى التّركيزِ على بناءِ دولةِ المواطنةِ وسيادةِ القانونِ، وتكافؤِ الفرصِ.

- إصدارُ قانونِ الكسبِ غير المشروعِ، وتأكيدُ استقلاليّةِ السّلطاتِ والفصلُ بينها.

- تفعيلُ المبدأِ الدّستوريِّ الخاصِّ بالولايةِ العامّةِ لمجلسِ الوزراءِ.

- حمايةُ إنجازاتِ الأجهزةِ الأمنيّةِ الوطنيّةِ، وتعزيزُ احترافيّتِها المهنيّةِ الّتي تتطلّبُ تحديدَ عملِها ضمنَ الواجباتِ الأمنيّةِ والمهنيّةِ فقط، وعدمُ تدخّلِها في كلِّ ما يمسُّ الحرّيّاتِ العامّةَ والحياةَ السّياسيّةَ.

- إلغاءُ الموافقاتِ الأمنيّةِ المسبقةِ وشهاداتِ حسنِ السّلوكِ المرتبطةِ بالرّأي والضّميرِ والفكرِ.

- إلغاءُ قانونَي المطبوعاتِ والنّشرِ والمرئيِّ والمسموع.

وسارتْ عمليّةُ الإصلاحِ بزخمِها وتوجّهاتِها نتيجةً لِما اَحتوتْهُ من مواقفَ ومطالبَ متقدّمةٍ، تمثّلُ جوهرَ الإصلاحِ السّياسيِّ المنشودِ.

وأنهتِ اللّجنةُ أعمالَها بنجاحٍ وبدعمٍ غير محدودٍ من رئيسِ الوزراءِ د. معروف البخيت، وهذه شهادةُ حقٍّ تقديرًا لجهدِهِ ودعمِهِ، وحين تسلّمَ منّا نسختَها النّهائيّةَ. أثنى بإعجابٍ واَمتنانٍ على عملِنا.

إلّا أنّ موقفَ البخيت تأثّر - ربّما - بموقفِ الجهاتِ الأخرى في الدّولةِ، لجهةِ إبداءِ تحفّظٍ على مخرجاتِ اللّجنةِ وتوصياتِها، الّتي لم تلقَ منهم الاهتمامَ المتوقَّعَ.

كما إنّ وسائلَ الإعلامِ نفسِها أبدتْ تجاهلًا واضحًا لمخرجاتِها، وكأنَّ الهدفَ هو طمسُ توصياتِ اللّجنةِ وتقريرِها النّهائيِّ.

وما زادَ الطّينَ بلّةً أنّ عون الخصاونة الّذي خلفَ البخيت في منصبِهِ، رفضَ توصياتِ اللّجنةِ، وفي مناسبةٍ جمعتْهُ بأعيانٍ وأعضاءِ لجنةِ الحوارِ في نادي الملكِ حسين، لم يتردّدْ بالإعلانِ عن رأيِهِ بأنَّ وثيقةَ لجنةِ الحوارِ غيرُ ملزمةٍ لحكومتِهِ، حتّى لو أيّدَها وقَبِلَها الملكُ، لأنّ هذا العملّ تمَّ خارجَ النّطاقِ الدّستوريِّ لقراراتِ الملكِ، ولذلك فإنّ موافقَتَهُ عليها لا تُلْزِمُ الحكومةَ بشيءٍ، وأضافَ الخصاونة أنّها لجنةٌ غيرُ دستوريّةٍ وقراراتُها غيرُ مُلْزِمَةٍ للحكومةِ، وحتّى رسالة الملكِ لرئيسِ اللّجنةِ طاهر المصري لا تمنحُها الدّستوريّةَ.

هذا الموقفُ لم يؤثّر كثيرًا على توجّهِ اللّجنةِ وتوصياتِها، لأنّها كانت قد أنْهَتْ أعمالَها ووقّعَ الأعضاءُ على قراراتِهم، وكان من الأصولِ تقديمُ نتائجِها إلى جلالةِ الملكِ ورئيسِ الوزراءِ.

وطلبتْ موعدًا لمقابلةِ الملكِ، فرافقني أعضاءُ مكتبِ اللّجنةِ وهم د. رجائي المعشر، وعبد الكريم الدّغمي، ومروان الفاعوري، ود. موسى بريزات، وعرضْنا مضامينَ التّقريرِ على جلالتهِ، الّذي هنَّأنا على هذا الجهدِ الفكريِّ.

بعد الانتهاءِ من أعمالِ اللّجنةِ وتقديمِنا تقريرَها النّهائيَّ، أردْتُ إطلاعَ الملكِ على دعوةٍ تلقّيْتُها هاتفيًّا من دولةِ البحرين، أجراها معي الشّيخُ محمّد المبارك، نائبُ رئيسِ الوزراءِ وزميلي لمدّةِ ستِّ سنواتٍ عندما كنت وزيرًا للخارجيّةِ، وأعْلَمَني أنّ البحرين بصددِ إجراءِ حوارٍ وطنيٍّ داخل البحرين، ويريدونَني للاستفادةِ من تجربتِنا النّاجحةِ في هذا المجالِ، وقلت له إنّني أستاذنُ جلالتَهُ بالسّفرِ إلى البحرين.

فاجَأني الملكُ حين قالَ لي حرفيًّا: «له... له... له... هؤلاء أصدقاؤنا لَتْرُوحْ تْخَرِّبْ بيْتْهُم».

ذُهِلْتُ، ونظرَ أعضاءُ الوفدِ إلى بعضهم بعضًا، وسألْتُ الملكَ: «خير جلالة الملك، الوثيقةُ بين يديكَ... شو عملتْ أنا؟»

فردَّ الملكُ: «أنا لم أقصدْ شيئًا»، وطلبَ منّي نسيانَ الموضوعِ ولم يجبْني عن سؤالي إنْ كان يسمحُ لي بالذّهابِ إلى البحرين أم لا، وذلك بالرّغمِ من تكرارِ سؤالي.

كلمةُ الملكِ أو تعليقُهُ، سمعَها أكثرُ من عشرةِ أشخاصٍ كانوا موجودين في المكان نفسهِ، لكنْ، وبعد ساعةٍ من انتهاءِ المقابلةِ ومغادرتِنا، اتّصلَ بي فايز الطّراونة أو عماد فاخوري - لم أعدْ أذكرُ أيّهما - ونقلَ لي عن الملكِ تأكيدَهُ لي بأنّه كان يمازحُني فقط. ولم يقصدْ ممّا قالَهُ لي أيَّ شيءٍ.

ولم يُجِبْ على طلبي بالسّفرِ إلى المنامة، إذ تركَ لي حرّيّةَ القبولِ أو عدمهِ، ولبّيْتُ الدّعوةَ.

هذه الحادثةُ جعَلَتْني أتأكّدُ أنّ الملكَ يتلقّى معلوماتٍ وتقاريرَ تبدو ناقصةً ومشوّهةً.

وأقولُ ذلك، لأنّه وبعد اَنقضاءِ هذه السّنواتِ، فإنّ معظمَ توصياتِ لجنةِ الحوارِ الوطنيِّ قد تمَّ تنفيذُها، وبعضُها الآخر تمَّ تفسيرُهُ على غيرِ وجوهِهِ الحقيقيّةِ وعلى غيرِ رغبتِنا.

وفي المؤتمرِ الصّحافيِّ الّذي عقدتُهُ للإعلانِ عن نتائجِ أعمالِ اللّجنةِ، أضفتُ مصطلحًا سياسيًّا جديدًا على القاموسِ السّياسيِّ الأردنيِّ، وهو بناءُ نظامِنا السِياسيِّ على أساسِ التّطوّر (Evolution)، وليس على أساسِ الطّفرةِ أو الثّورةِ (Revolution). وهنا تمكنُ قوّتُهُ، لأنّه يعتمدُ التّدرّجَ في اَستيعابِ المجتمعِ والبناءِ على المنجزاتِ، وقد أكّدْتُ على هذا المفهومِ أثناء تقديمي للقسمِ السّياسيِّ من توصياتِ الحوارّ الوطنيِّ.

بعد ذلك، وضعتِ الحكومةُ مشروعَ قانونٍ جديدٍ للانتخاباتِ النّيابيّةِ، اَعتمدتْ فيه على توصياتِ لجنةِ الحوارِ، الّتي خصّصَتْ للقوائمِ الانتخابيّةِ العامّةِ سبعةَ عشرَ مقعدًا، وأحالتهُ إلى مجلسِ النّوّابِ الّذي أقرُّه بصيغتهِ تلك، ومن ثمَّ أُحيلَ إلينا في مجلسِ الأعيان لإقرارهِ.

وكان اَختياري لرئاسةِ مجلسِ الأعيانِ بقرارٍ من الملكِ عبد الله الثّاني تلقائيًّا وفقًا للعرفِ السّائدِ. وذلك بعد أن قضى زيد الرّفاعي في رئاسةِ المجلسِ نحو ثلاثة عشر سنةً، وبدا ظاهرًا للملكِ أنّه أدّى دورَهُ على أكملِ وجهٍ وآنَ الأوانُ للتّغييرِ.

كنت في حينهِ نائبًا لرئيسِ مجلسِ الأعيانِ، والمرشّحَ الطّبيعيَّ لخلافةِ الرّئيسِ الرّفاعي في الرّئاسةِ. وصدرتِ الإرادةُ الملكيّةُ بتسميَتي في هذا السّياقِ المألوفِ الّذي يحكمُ تناوبَ الرّئاسةِ في مجلسِ الأعيانِ أو»مجلسِ الملكِ» كما يحلو وصفهُ عند بعضهم.

ظهرتْ أمامي العديدُ من الصّعوباتِ بسببِ تمسّكي بالدّورِ الدّستوريِّ المُناطِ بمجلسِ الأعيانِ، وبسببِ اَختلافِ وجهاتِ النّظرِ والمواقفِ حول بعضِ التّشريعاتِ والممارساتِ...

ومن هذه الصّعوباتِ، ما حصلَ عندما فوجئتُ برغبةِ بعضِ السّفاراتِ الأجنبيّةِ في عمّان، وتحديدًا السّفارتين الأميركيّة والبريطانيّة، برفعِ عددِ المقاعدِ المخصّصةِ للقائمةِ الوطنيّةِ، وتبيّنَ لي أنّ هذه الرّغبةَ تمَّ تقديمُها مباشرةً للدّيوانِ الملكيِّ وليس لمجلِسَي النّوّابِ أو الأعيانِ.

وبينما كانتِ اللّجنةُ القانونيّةُ في مجلسِ الأعيانِ تدرسُ القانونَ، زارَني السّفيرُ البريطانيُّ بيتر ميليت (Peter Millet)، وسألَني عن قرارِنا بشأنِ عددِ مقاعدِ القائمةِ الوطنيّةِ، فأجبتُهُ بـ «أنّها سبعةَ عشرَ مقعدًا»، اِستغربَ ذلك قائلًا: «إنّه متّفقٌ مع الدّيوانِ الملكيِّ أن يكون العددُ سبعةً وعشرين مقعدًا».

تجاهلتُ قولَهُ، ولم أناقشْهُ في صلاحيّتِهِ بالتّدخّلِ في أمرٍ اَنتخابيٍّ تشريعيٍّ بحت، فَفَهِمَ أنّ مجلسَ الأعيانَ ليس معنيًّا بما اَتّفقَ عليه مع الدّيوانِ الملكيِّ، وإنّما نحن المعنيّون بما اَتّفَقْنا عليه في مجلِسَي النّوّابِ والأعيانِ، وإذا كان هناك كلامٌ آخر مع جهةٍ رسميّةٍ أخرى، فليذهَبْ إليها وليس إلى مجلسِ الأعيانِ.

وبعد يومين تحديدًا، زارّني السّفيرُ الأميركيُّ ستيوارت جونز (Stuart E. Jones)، وراجَعَني في الموضوعِ نفسهِ، وكرّرْتُ له ما سبقَ وقلتهُ للسّفيرِ البريطانيِّ.

وسارَ القانونُ في مجلسِ الأعيانِ بحسب الإجراءاتِ المُتّبعةِ، وأُقِرَّ بتحديدِ سبعةَ عشرَ مقعدًا للقائمةِ الوطنيّةِ.

وأرسلْنا القانونَ إلى الدّيوانِ الملكيِّ لتوشيحهِ بالإرادةِ الملكيّةِ، فطُلِبَ منّي ومن رئيس مجلسِ النّوّابِ عبد الكريم الدّغمي مقابلة الملكِ، الّذي أعلَمَنا أنّه سيوقّعُ على القانونِ الّذي أقرّهُ مجلسُ الأمّةِ، لكنَّ الحكومةَ ستقدّمُ في اليومِ

نفسهِ تعديلًا على هذا القانونِ لرفعِ عددِ مقاعدِ القائمةِ الوطنيّةِ من سبعةَ عشرَ إلى سبعةٍ وعشرين مقعدًا، وهو الرّقمُ الّذي أكّدَ عليه السّفيران البريطانيّ والأميركيّ.

اِستغربتُ جدًّا هذا التّرتيبَ، وقلتُ للملكِ إنّ «هذا الإجراءَ غريبٌ»، وتمنّيْتُ عليه أن يردَّ القانونَ الّذي أقرّيناه، وهو حقّهُ الدّستوريُّ، وأكّدتُ له أنّنا سنقومُ، أنا والدّغمي، كلٌّ في مجلسهِ بإجراءِ التّعديلِ على القانونِ ليصبحَ سبعةً وعشرين مقعدًا بدلًا من سبعةَ عشرَ مقعدًا، ووعدتُهُ أن يتمَّ ذلك خلال أقلِّ من أسبوعٍ، وبالتّالي يصبح الرّقمُ سبعةً وعشرين دستوريًّا ولا غبارَ عليه.

أمّا أن يقرَّ الملكُ القانون ويصادقَ عليه، ثمّ تسارعُ الحكومةُ بتقديمِ مشروعِ تعديلٍ عليه في اليومِ ذاتِهِ، فهو أمرٌ غريبٌ ومُرْبِكٌ، وحاولتُ الاستفسارَ من الملكِ عن أسبابِ هذا الإجراءِ، كما أيّدَني الدّغمي في سؤالي وموقفي، وكرّرْتُ السّؤالَ مرّةً أخرى على الملكِ، ورجوتُهُ الأخذَ باقتراحِنا، لكنّهُ لم يفعلْ ذلك، ولغايةِ الآن لا أعرفُ مغزى هذا الإجراءِ ومَنِ الّذي دعا إليه وأشارَ به.

P U R E I S T H E T R U T H

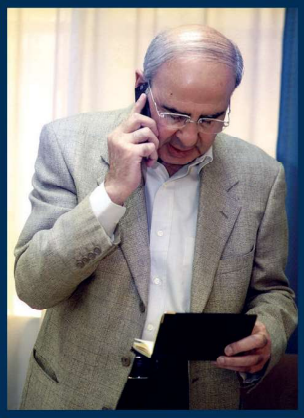

مذكرات طاهر المصري

الحقيقة بيضاء

لقد تمّتِ المحافظةُ على الدّولةِ الأردنيّةِ بحكمةِ دستورِها، وبقوّةِ رجالاتِها، وبإعلاءِ رأسِ الدّولةِ لقيمةِ الالتزامِ بالدّستورِ وروحِه. وأُعلِيَ بنيانُها، عبرَ عشرةِ عقودٍ، بجهدِ أبناءِ الشّعبِ الأردنيِّ بجميعِ فئاتِه وطاقتِه، وبنظامِه السّياسيِّ الهاشميِّ المنفتحِ، في العملِ على تنميةِ وتطويرِ هذه الدّولةِ. وعلى طولِ تلك المئويّةِ، لم تتمكّنْ تيّاراتُ الشّدِّ العكسيِّ من طمسِ قدراتِ النّاسِ وإمكاناتِهم الهائلةِ.

واليومَ، فإنّ الشّعبَ الأردنيَّ، بكافّةِ فئاتِه، توّاقٌ لمراجعةِ مسيرتِه، وللمحافظةِ على إنجازاتِه، الّتي بَنَتْها الدّولةُ على الاعتدالِ، والعدلِ، والمساواةِ، وتطويرِها. كما إنّ الشّعبَ لم يعدْ قادرًا على قبولِ التّبلّدِ الحكوميِّ وادّعاءاتِ الإنجازاتِ الوهميّةِ وإنكارِ الحقائقِ والواقعِ.

لا بدّ من الإقرارِ، الجليِّ والواضحِ، بأنّ المجتمعَ الأردنيَّ يتغيّرُ بشكلٍ جذريٍّ. وهذا أمرٌ طبيعيٌّ. ولكنّه تغييرٌ حدثَ بسرعةٍ فائقةٍ، كواحدٍ من نتائجِ ثورةِ الاتّصالاتِ الحديثةِ، وللمتغيّراتِ الجوهريّةِ الّتي حدثتْ في واقعِه وحياتِه اليوميّةِ. تغييرٌ جرى في مجتمعِنا من دون محدّداتٍ، فاختلطَ الحابلُ بالنّابلِ، ما قادَ إلى حقيقةٍ سياسيّةٍ وواقعٍ جديدَين، يتألّمُ ويعاني منهما الفردُ والمجتمعُ معًا.

طاهر المصري

9 786144 862629